UNIVERSITI TEKNOLOGI MARA | Akademi Pengajian Islam Kontemporari

SARJANA MUDA MUAMALAT (IC210)

KOD KURSUS: ISC501 (AL-FUSUL FI USUL AL-FIQH)

TAJUK: دور السنة في استنباط الأحكام الشرعية للمعاملات المالية

KUMPULAN: TIC2103P

DISEDIAKAN UNTUK: DR. AHMAD MURSHIDI BIN MUSTAPHA

DISEDIAKAN OLEH:

NO.	NAMA	NO MATRIKS
1	DYNA BATRISYA BINTI DEWO	2025143529
2	NIK AMALIN FAQEHAH BINTI NIK ZAMANI	2025118281
3	NUR TASNIM AFIAH BINTI ROZALI	2025178171
4	NURFATINI BINTI ZAMRI	2025118565
5	NURUL IEZZATI BINTI MOHAMAD	2025180351

SEMESTER 3
SESI MARCH 2025 – AUGUST 2025

TARIKH PENGHANTARAN: 15 MEI 20

محتوى المهمة

1.0 تعريف السنة ومكانتها في الشريعة الإسلامية 1

1.1 تعريف المعاملات المالية 1

1.2 مفهوم الاستنباط في الفقه الإسلامي 3

2.0 مكانة السنة النبوية كمصدر ثانٍ للتشريع 4

2.1 حجج وجود السنة كحجة 4

2.2 أنواع السنة من حيث الحجة 5

2.2.1 السنة القولية 5

2.2.2 السنة الفعلية 6

2.2.3 السنة التقديرية 7

3.0 منهج استنباط الأحكام الشرعية من السنة 8

3.1 شروط قبول الحديث في الاستنباط 8

3.2 قواعد الفقهاء في استنباط الأحكام من السنة 11

3.3 تطبيقات عملية للاستنباط من السنة 12

4.0 دور السنة في إدارة المعاملات المالية 13

4.1 أمثلة على الأحاديث المتعلقة بالمعاملات المالية 13

4.2 التحليل الفقهي للأحاديث ذات الصلة 15

4.3 دور السنة في تكميل وبيان أحكام القرآن 18

5.0 أمثلة على تطبيق أحكام الاستنباط من السنة في المعاملات.....20

5.1 أحاديث الربا وتطبيقاتها المعاصرة.....20

5.2 أحاديث في البيع والشراء 22

5.3 أحاديث عن القروض والديون.....25

6.0 التحديات المعاصرة في استنباط الأحكام من السنة في التمويل الإسلامي 28

6.1التوفيق بين المبادئ الثابتة والأزمنة المتغيرة 29

6.2المنهج في مقاصد الشريعة وتفعيل دور السنة 30

6.3الاجتهاد الحديث وتطور مناهج الفقه 31

7.0 خاتمة.....32

مرجع.....34

1.0.تعريف السنة ومكانتها في الشريعة الإسلامية

يشهد الاقتصاد الإسلامي حاليًا تطورًا متسارعًا، ويتزايد البحث والتحقيق فيه. لذلك، من الضروري الالتزام بالشريعة التي هي نبراس المجتمع. وكما قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ولن يفترقا حتى يلتقيا على حوضي". (صحيح الحاكم، 2018). يُحكم الإسلام جميع جوانب الحياة الإسلامية، بما في ذلك المجال الاقتصادي، وهو ما يُعرف بالمعاملة. و تندرج جميع أنواع التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية بين البشر في هذه المعاملة، التي يجب أن تستند إلى الشريعة. وتُعدّ السنة النبوية مرجعًا مهمًا في هذا الشأن، لأنها تُحدد الأحكام والأخلاق في الأنشطة الاقتصادية. المصدر الرئيسي للشريعة الإسلامية هو القرآن الكريم، والمصدر الثاني هو السنة النبوية، التي تشمل جميع أقوال وأفعال وأحكام النبي صلى الله عليه وسلم. الاقتصاد الإسلامي قائم منذ زمن طويل، واستمر منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فعلى سبيل المثال، تتضمن مبادئ الأعمال الإسلامية حاليًا لوائح محددة تُظهر أن الاقتصاد الإسلامي قد تطور وفقًا للشريعة الإسلامية. ويُؤمل أن تُراعى في عملية وضع هذه اللوائح أحكام القرآن والسنة، وأن تُمارس جميع الأنشطة الاقتصادية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما جسّدها النبي محمد صلى الله عليه وسلم (إسفيانتي، ٢٠٢٣).

1.1 تعريف المعاملات المالية

في اللغة العربية، تعني كلمة "معاملة" أو جمعها "معاملات" شؤون الحياة بشكل عام. ووفقًا لكاموس ديوان (2000)، فإن كلمة "معاملات" هي كل ما يتعلق بمجال المجتمع من أمور أو أمور. المعاملات مهنة تتضمن علاقات إجرائية أو تنظيمية بين البشر في مختلف جوانب الحياة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وهي تشمل جميع أنواع المعاملات التي تحدث في المجتمع، مثل البيع والشراء والإيجار

والإقراض والاستثمار والمشاركة وغيرها الكثير. إن تلبية احتياجات الحياة البشرية بطريقة عادلة ومتوازنة ومتناغمة هو الهدف الرئيسي للمعاملات (غاني، 2021). ومن الأمور التي تميز المعاملات الإسلامية عن غيرها أن جميع هذه الأعمال يجب أن تستند إلى الشريعة الإسلامية التي وضعها الله سبحانه وتعالى. وهذا يعني أن كل عمل يجب أن يتبع المبادئ الإسلامية مثل الصدق والعدل وتحريم الربا والغرر أو عدم اليقين. وبعبارة أخرى، فإن المعاملات لا تقتصر على تلبية الاحتياجات الدنيوية فحسب؛ وهي أيضًا عبادةٌ تُقرّب إلى الله عز وجل إذا أُحسنت النية واتّبعت المنهج الشرعي. ولذلك، أصبحت المعاملات جزءًا أساسيًا من البنية الاقتصادية الإسلامية التي تُؤكّد على البركة والرخاء المتبادل في كل معاملة (أحمد، ٢٠٢١).

فقه المعاملات فرع من فروع الفقه، يُشير إلى القوانين أو اللوائح المتعلقة بالأنشطة التجارية والشؤون المالية من منظور إسلامي. وهو أحد المكونات المهمة للنظام القانوني الشرعي الذي يُنظم العلاقات بين البشر في جانب المعاملات، بما في ذلك البيع والشراء، والإجارة، والاستثمار، والإقراض، والشركات، وغيرها من العقود التي تنطوي على نقل الملكية أو المنافع. وينصب التركيز الرئيسي لفقه المعاملات على تحديد ما إذا كان العقد أو الاتفاقية صحيحًا أو باطلا أو يحتوي على عناصر محظورة مثل الربا أو الغرر أو الغش. وعلى عكس فقه العبادات الخاصة الذي يحتوي على قوانين تتعلق بالعلاقة بين البشر والله سبحانه وتعالى مثل الصلاة والصيام والزكاة والحج، وهي ثابتة ولها شروط وأركان لا يمكن تعديلها، فإن فقه المعاملات أكثر مرونة. ففي فقه المعاملات، يمكن تغيير القانون وفقًا للمصلحة العامة والظروف الحالية طالما أنه لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للشريعة. لأن التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية البشرية في تطور مستمر، والإسلام يُتيح المجال للتكيف ما دام لا يُخالف حدود الله سبحانه وتعالى. لذا، يُؤدي فقه المعاملات دورًا هامًا في ضمان إدارة جميع الشؤون الاقتصادية والمالية للمسلمين بإنصاف وشفافية، وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لتحقيق الرخاء في الدنيا والآخرة (أحمد، ٢٠٢١).